

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



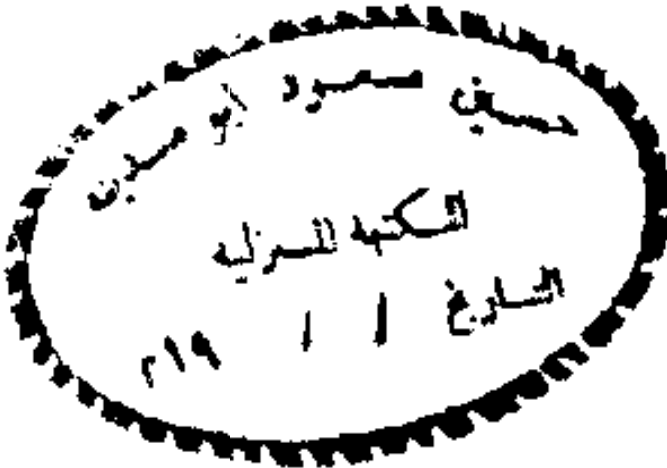
العدد الرابع
2011



مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع - 2011 م



مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية لترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع : 2009 /

رسمك - - 852 - 9959 - 978 ISBN

التفيد الفني / أكرم محمود جودة

المشرف العام: أ.د. منصور محمد الكيخيا
أمين الجمعية الجغرافية الليبية

رئيس التحرير: أ.د. الهادي مصطفى أبو لقمة

هيئة التحرير :

أ.د. محمود عبد الله نجم	أ.د. محمد الأعـور
أ. منصور حمـادي	د. سعد محمد الزليطني
أ. بشير عبد الله بشير	أ. عواطف الأمين

اللجنة الاستشارية :

أ.د. منصور محمد البابور	أ.د. أبو القاسم محمد العزابي
أ.د. سعد خليل القزيري	أ.د. الصديق محمد العاقل
أ.د. علي محمد صالح	أ.د. عبد الحميد صالح بن خيال

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببينغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأيت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الأوراق البحثية التي أُلقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حوّاها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

- 9 — الافتتاحية.....
- موجات الجفاف وأثرها على إيرادات الأنهار الإفريقية
(أ. د. أمال إسماعيل شاور) 10
- البنية الأساسية وأثرها على التنمية في إفريقيا (أ. د. السعيد
البدوي) 29
- الاتحاد الأفريقي والتحديات التي يواجهها (أ. عزيزة أحمد
حسن) 61
- الصراعات البيئية في القارة الإفريقية ، الأنماط والنتائج
(د. عباس غالي الحديثي) 79
- النقل السكاني لإفريقيا (أ. د. منصور محمد الكيخيا) 103
- مستوى التنمية البشرية في إفريقيا (أ. د. إحميد محمد ساسي) 131
- المجاعة كظاهرة لنقص الغذاء وارتباطها بسبل توفير الغذاء في
القارة الإفريقية (د علي عياد بن حامد و أ. ألفت المقطوف) . 165
- إفريقيا الاقتصادية في المخططات الأمريكية (د: جعفر حسن
الطائي) 191
- الهيمنة الحضرية والسياسات المكانية في خطط التنمية الإفريقية
(د. بيتر بوون ، ترجمة د. حسني بن زابيه) 217

- 261 — الأوبئة والأمراض في إفريقيا (أ.د محمد محمد الغلبان)
- إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ، رؤية جغرافية
- 293 (أ.د. عبدالحميد صالح بن خيال)
- 327 — أهداف المجلة والمجالات التي تعنى بها
- 329 — أ. د. عبدالله سالم عומר في ذمة الله

الثقل السكاني لأفريقيا

أ. د. منصور محمد الكيخيا (*)

مقدمة :

يطلق على أفريقيا اسم القارة السوداء ، لأنها الموطن الأصلي للجنس الزنجي الأسود ، إلا أن سكان أفريقيا ليسوا جميعاً من الزنوج ، فنصفها الشمالي موطن لجزء كبير من عنصر البحر المتوسط الذي ينتمي إلى الجنس القوقازي الأبيض ، وهذا ما دعا بعض الجغرافيين الأوروبيين إلى القول بأن هناك إفريقيتين هما : أفريقيا السوداء في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، وأفريقيا البيضاء في المنطقة الواقعة شمالها .

وبفضل تأثير الموقع الجغرافي لعب النصف الشمالي من أفريقيا دوراً مهماً في حضارات العالم القديم ، وساهم مساهمة واضحة في أحداث التاريخ منذ أقدم العصور ، وكانت لشعوب أفريقيا الشمالية علاقات مع شعوب العالم القديم في أوقات السلم والحرب على حد سواء ، بينما ظل الجزء الجنوبي من القارة رديحاً طويلاً من الزمن يعيش في شبه عزلة يحجبه سائر الصحراء عن بقية شعوب العالم القديم ، ولذلك لم تتأثر الحضارات القديمة لأفريقيا السوداء ببقية حضارات العالم القديم ، ولم تؤثر فيها بشكل واضح وفعال كما كان الحال بالنسبة لشمال القارة .

(*) قسم الجغرافيا ، جامعة قاريونس ، بنغازي .

استمر ذلك الوضع حتى فترة العصور الوسطى ، وعلى وجه التحديد بعد دخول الإسلام إلى أفريقيا ، فقد تمكن التأثير العربي الإسلامي من عبور بعض المنافذ ليصل إلى الجزء الجنوبي من القارة سواء عن طريق البحر ، حيث تمكن تجار شبه الجزيرة العربية من ربط علاقات تجارية وحضارية مع شرق القارة ، أو عن طريق البر ، حيث تمكن تجار الشمال الأفريقي من ربط علاقات تجارية وثقافية قوية مع وسط وغرب القارة بواسطة تجارة القوافل التي كانت تخترق الصحراء الكبرى لتربط شمال القارة بجنوبها ، فالبحر الأحمر وبحر العرب والصحراء الكبرى كانت — طوال حقبة التاريخ القديم — تمثل حواجز منيعة تفصل حضارات وشعوب أفريقيا السوداء عن بقية العالم حتى فترة العصور الوسطى ، وكان العرب المسلمون أول من فكَّ عزلة أفريقيا السوداء ، محولين البحر والصحراء من موانع وحواجز إلى منافذ وسبل اتصال وتقارب ، وأخذ التأثير العربي الإسلامي يبرز في الطابع الثقافي الحضاري لأفريقيا وراء الصحراء ، التي بدأت — منذ ذلك الوقت — تتفتح على العالم ، غير أن ذلك الانفتاح كان محصوراً في محاور محددة ، تفرضها جغرافية المنطقة ودرجة تطور وسائل النقل والاتصال . وبما أن العالم الإسلامي كان يشغل النطاق الجغرافي الذي يفصل بين أفريقيا السوداء من جهة وقارتي أوروبا وآسيا من جهة أخرى ، فالأوروبيون والآسيويون كانوا طوال فترة غير قصيرة من التاريخ لا يستطيعون الوصول إلى أفريقيا السوداء إلا عن طريق العالم الإسلامي .

ولذلك لم يصل النفوذ الأوروبي والآسيوي إلى أفريقيا السوداء إلا عبر النفوذ الحضاري الإسلامي العربي ، فما يسمى اليوم بالعالم العربي كان يمثل

في ذلك الوقت منطقة انتقال وبوابة عبور ليس فقط للبضائع والسلع الأوروبية والآسيوية الواردة إلى أفريقيا ، بل وللمؤثرات الثقافية والحضارية أيضاً .

ولم ينته ذلك الوضع إلا مع مطلع العصر الحديث وبالتحديد مع ازدهار الكشوفات الجغرافية ، التي بدأت تمكن الأوروبيين من الوصول مباشرة إلى أفريقيا السوداء دون وساطة عربية إسلامية ، وهكذا بدأت صادرات أوروبا تصل عن طريق البحر إلى الأسواق الأفريقية مباشرة ، وتنتقل صادرات أفريقيا من المواد الخام إلى الأسواق الأوروبية رأساً ، وتحولت تجارة الرقيق على يد التجار الأوروبيين إلى ما سمي في ذلك الوقت بحروب الرقيق بعد فتح سوق الرقيق في العالم الجديد ، ولم تضع حروب الرقيق أوزارها إلا بعد أن تمكن الأوروبيون من فرض هيمنتهم الاستعمارية على أفريقيا وضمها إلى ممتلكاتهم ، والاستحواذ على أهم إمكاناتها .

كانت فترة الاستعمار الأوروبي لأفريقيا مرحلة حاسمة في تاريخ أفريقيا ومنعطفاً حاداً في اتجاه تطورها ، فقد تمكنت تلك السيطرة الأوروبية من أن تجعل أفريقيا تنسلخ عن تراثها القديم وأسلوب عيشها التقليدي ، وتدفع بها إلى حقبة جديدة من التاريخ ألبست خلالها الثقافة والمعتقدات الأفريقية ثوباً أوروبياً، وطبعت حركة التطور الأفريقي الحديث بطابع أوروبي في لغاتها ومعتقداتها الدينية وأساليب معيشتها .

اليوم ... وبعد أن هبت رياح التحرير على أفريقيا ، وانتهت حقبة الاستعمار إلى غير رجعة ، وانقسمت القارة إلى دول مستقلة ذات سيادة ، نشاهد القارة وقد دخلت إلى مرحلة جديدة من مراحل تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، إننا نرى أفريقيا اليوم وهي تأخذ بأسباب التقدم

والتطور ، ومن أهم مميزات هذا التطور أنه يتصف ببعض صفات الإرث الحضاري الإفريقي القديم وببعض صفات الإرث الحضاري الغربي الذي نقله إلى القارة المعمرون الأوروبيون ومكنوا له ليتغلغل في أسلوب حياة الأفارقة ولغتهم وثقافتهم ومعتقداتهم .

إن الدول الأفريقية الحديثة في شمال الصحراء وجنوبها تمثل جزءاً مهماً وبارزاً في كتلة العالم الثالث التي تضم أيضاً أغلب دول آسيا وأمريكا الجنوبية، هذه الكتلة تمثل شعوب العالم الأقل تطوراً والأكثر انخفاضاً في مستوى المعيشة ، وهي تجتاز الآن مرحلة من تاريخها تحاول فيها اللحاق بركب التطور والتقدم ، وقد تمكنت بعض دول هذه المجموعة من تحقيق نجاح باهر وقطع مرحلة متقدمة من هذا المضمار خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وهناك من بين الدول الأفريقية دولاً تمكنت من الاقتراب من هذا المستوى في أواخر القرن لعشرين وهي تواصل تطورها مع بداية القرن الواحد والعشرين، غير أننا لا يجب أن ننسى أو نتجاهل حقيقة أخرى مغايرة ، وهي أن أفريقيا تضم شعوباً أخرى تعد من أضعف شعوب الأرض وأفقرها وأكثرها انخفاضاً في مستوى المعيشة .

تطور حجم سكان أفريقيا :

المتتبع للمراحل التاريخية التي مرت بها أفريقيا والتي سبقت الإشارة إليها، يمكنه أن يرى بوضوح انعكاس أحداثها على تطور نمو سكان القارة وتوزيعهم .

إننا لا نملك إحصائيات أو تقديرات لعدد سكان أفريقيا في العصور القديمة، ولكن نمو السكان لا بد أنه مر بمرحلة النمو السكاني التي تتصف

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية —————
 بانخفاض وببطء معدلات النمو ، إن حركة النمو السكاني فيها كانت نتيجة
 ارتفاع في معدلات المواليد يقابلها في نفس الوقت ارتفاع في معدلات الوفيات ،
 وهي الظاهرة التي كانت تسود كل قارات العالم في ذلك الوقت ، ولا يمكن
 لأفريقيا أن تشكل استثناء لها .

ولهذا قدرنا أن نمو سكان أفريقيا كان ضعيفاً وعددهم منخفضاً ، فهو
 على كل حال لم يزد عن 100 مليون نسمة في أي مرحلة من مراحل التاريخ
 القديم ، فأفضل التقديرات وهي تقديرات كارسوندرس (Carr Saunders)
 تقدر عدد سكان أفريقيا في عام 1650 م بمائة مليون نسمة ، ولا نعتقد أن
 يزيد عددهم عن هذا المقدار قبل ذلك التاريخ ، أما ابتداءً من تلك السنة حتى
 الآن فيمكن أن نتبع تقديرات أعداد السكان في أفريقيا في الجدول رقم (1)
 الذي نورد فيه تقديرات كارسوندرس خلال الفترة من 1650 م حتى سنة
 1900 م ، ثم تقديرات مكتب السكان التابع لهيئة الأمم المتحدة من سنة 1920
 حتى سنة 2050 م .

جدول (1) تقديرات عدد سكان أفريقيا وسكان العالم (بالمليون)

تقديرات مكتب السكان بالأمم المتحدة				تقديرات كارسوندرس					
2050	2000	1950	1920	1900	1850	1800	1750	1650	السنة
1766	784	199	136	120	95	90	95	100	أفريقيا
8909	6055	2406	1834	1608	1171	906	748	545	العالم

من هذا الجدول يتضح جلياً الاختلاف بين تطور عدد سكان أفريقيا وعدد سكان العالم ، فهذا الأخير يسير في نمو متواصل لم تظهر عليه أي علامة من علامات التطور السلبي أو التذبذب ، فعدد سكان العالم لم يتناقص خلال أي مرحلة من المراحل منذ سنة 1650 م حتى الآن ، وسيستمر في التزايد مستقبلاً ، وذلك لأنه كلما حدث تناقص في عدد سكان منطقة أو قارة ما قابلته زيادة في منطقة أو قارة أخرى ، فالتناقص لا يظهر على مستوى سكان الكرة الأرضية خلال أي مرحلة من مراحل التاريخ رغم حدوث الكوارث الطبيعية والمجاعات والحروب وانتشار الأوبئة الفتاكة.

أما على مستوى أفريقيا فإن أحداث التاريخ التي مرت بالقارة انعكست سلباً وإيجاباً على نمو سكانها ، إذ نجد تناقصاً في عدد السكان خلال الفترة التي نشطت فيها حروب الرقيق ، فقد انخفض عدد سكان أفريقيا من 100 مليون نسمة عام 1650 م إلى 95 مليون عام 1750 م ، ثم تناقص بسرعة أكثر حتى وصل إلى 90 مليون عام 1800 م ، وبعد ذلك بدأ في الارتفاع التدريجي البطيء فعاد إلى ما كان عليه إذ بلغ عام 1859 م 95 مليوناً ، ثم بلغ 120 مليون نسمة عام 1900 م .

ابتداءً من سنة 1920 م أخذ مكتب السكان التابع لهيئة الأمم المتحدة، يصدر تقديرات جديدة عن سكان القارة ، فبلغت تقديرات سكان أفريقيا خلال تلك السنة 136 مليون نسمة ، ثم تواصلت زيادة السكان حتى بلغ عددهم حوالي 200 مليون نسمة في عام 1950 م ، أي في منتصف القرن العشرين ، في ذلك الوقت كانت بعض دول القارة قد حصلت على استقلالها، وتتابع استقلال الدول الأفريقية الواحدة تلو الأخرى . بحيث لم ينقض ذلك القرن حتى استقلت كل دول القارة ، وانحسر الاستعمار الغربي عن كل القارة شمالها

وجنوبها ، وبدأت الدول الأفريقية خطوات تطورها الحديث ورفع مستوى معيشة سكانها ، وانعكس ذلك سريعاً على نمو سكانها ، فانتقلت أغلب شعوب القارة من مرحلة النمو السكاني البدائي البطيء إلى مرحلة النمو السريع ، بل أن نمو سكان أفريقيا سجل طفرة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث قفز عددهم من 199 مليون نسمة في منتصف ذلك القرن إلى 784 مليون في نهايته .

ويبدو أن نمو سكان أفريقيا سيتواصل مستقبلاً ، وأن سرعة ذلك النمو ستتفوق على سرعة نمو سكان العالم خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين ، فالتقديرات الواردة في الجدول السابق⁽¹⁾ تشير إلى أن عدد سكان أفريقيا يتضاعف خلال تلك الفترة، بينما مجمل سكان العالم سوف يتزايد خلال الفترة نفسها بمقدار الثلث ، وهذا يدل على أن أفريقيا تصنف من بين القارات الأكثر سرعة في زيادة السكان .

التغيرات السكانية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى :

كانت التغيرات السكانية في أفريقيا قديماً تحمل معالم التغيرات الديموجرافية البدائية المتمثلة في ارتفاع معدلات الزواج وتكوين الأسر الكبيرة، وارتفاع نسبة صغار السن ، وانخفاض نسبة متوسطي الأعمار وكبار السن ، وارتفاع نسبة سكان الريف ، وارتفاع معدلات المواليد والوفيات خاصة وفيات الأطفال ، إن مثل هذا التركيب السكاني ينتج عنه عادةً انخفاض

(1) هناك تقديرات أخرى صادرة عن نفس المصدر ، تعطي مستويات أكثر ارتفاعاً لعدد سكان أفريقيا خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين .

في نسبة القوى العاملة وارتفاع في معدلات الإعالة ، والتدني في مستوى أمد الحياة والعمر الوسيط ، وأخيراً انخفاض وبطء معدلات النمو .

ولكن صورة هذا الوضع من الركود الديموجرافي بدأت تتغير إلى صورة أكثر حيوية خلال القرن الماضي وخاصة خلال النصف الأخير منه ، فعلى الرغم من أن معدلات المواليد والوفيات في أفريقيا ما تزال مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها من القارات الأخرى ، إلا أننا نجدتها متباعدة داخل القارة نفسها ، فحركة وحيوية السكان تختلف داخل أفريقيا بين أقاليم الشمال والغرب والوسط والشرق والجنوب ، فكل إقليم من هذه الأقاليم له وضعه السكاني المميز الذي يعكس ما مر ويمر به ذلك الإقليم من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي .

من بين هذه الأقاليم يبرز إقليم الشمال الأفريقي المتمثل في الجزء الغربي من الوطن العربي الممتد من مصر والسودان شرقاً إلى المغرب وموريتانيا غرباً ، لهذا الإقليم وضعه السكاني الخاص ، حيث تعطي معدلاته المختلفة انطباعاً يدل على أنه أكثر أقاليم أفريقيا تطوراً ، فالأرقام الواردة في الجدول رقم (2) تثبت تميز هذا الإقليم من بين الأقاليم الأفريقية الأخرى باتجاه معدلات المواليد والوفيات والنمو السكان فيه إلى الانخفاض مع ارتفاع نسبي في أمد الحياة ، يلي هذا الإقليم إقليم جنوب القارة الذي تثبت معدلاته أنها تتجه نفس الاتجاه أي نحو الانخفاض .

أما بقية أقاليم القارة فهي — على الرغم مما تحقق فيها من تطور على مختلف الصعد — ما تزال تحتفظ بالصورة القديمة للوضع الديموجرافي ، حيث لم تحقق معدلات المواليد والوفيات والنمو إلا انخفاضاً بسيطاً ، الشيء

الذي جعلها ما تزال تتصف بارتفاع في معدلات النمو السكاني الذي يبلغ أقصى مدى له في إقليم وسط القارة فيصل إلى 3 % في الوقت الذي لا يتعد فيه المعدل العالمي 1.2 % فقط ، ومعدلات المواليد في هذه الأقاليم الثلاثة ما تزال أكثر من 40 في الألف ، وهي معدلات مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 21 في الألف .

ونفس الاتجاه نلاحظه في معدلات الوفيات، خاصة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات ، الذي يسجل أعلى مستوى له في أفريقيا الشرقية حيث يبلغ 161 في الألف ، أي يموت في هذا الإقليم 161 طفلاً من بين كل ألف دلفل قبل أن يبلغوا سن الخامسة من العمر ، وهو معدل مرتفع جداً إذا ما قورن بنظيره على مستوى العالم الذي لا يزيد عن 0.79 %، كما أن هذه الأقاليم الأفريقية الثلاثة ما تزال تتميز بانخفاض أمد الحياة (أقل من 50 سنة) وارتفاع كبير في نسبة صغار السن (أكثر من 40 %) ، وانخفاض واضح في نسبة كبار السن (حوالي 5 %) ، أي أن خمسة أشخاص فقط من بين كل مائة شخص يتمكنون من العيش حتى يتعدوا سن الستين سنة من العمر . ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة التحضر ما تزال منخفضة في كل أقاليم القارة ، فهي لا تبلغ في أكثر أقاليمها تطوراً وهو إقليم أفريقيا الشمالية إلى 51 % فقط ، وكل الأقاليم الأخرى تنخفض فيها النسبة عن هذا المستوى حتى تصل إلى 26 % فقط في أفريقيا الشرقية .

جدول (2) معدلات التغيرات السكانية في أفريقيا والقارات الأخرى

النسبة التحضر %	نسبة كبار السن أكثر من 60 %	نسبة صغار السن أقل من 15 سنة %	معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات %	أمد الحياة (سنة)	معدل الوفيات %	معدل المواليد %	معدل نمو السكان %	القارة أو المنطقة
26	4	45	161	45	17	42	2.4	أفريقيا الشرقية
35	5	47	147	50	15	46	3.0	أفريقيا الوسطى
51	6	36	65	66	7	25	1.8	أفريقيا الشمالية
48	6	35	109	46	18	26	0.8	أفريقيا الجنوبية
30	5	45	146	51	14	41	2.7	أفريقيا الغربية
38	4	43	138	51	14	37	2.3	قارة أفريقيا
37	9	30	71	67	8	21	1.3	قارة آسيا
75	20	17	12	74	12	9	0.2	قارة أوروبا
77	16	21	8	78	8	13	0.9	قارة أمريكا ش
75	8	32	40	40	6	21	1.4	قارة أمريكا ج
70	13	25	33	74	8	17	1.2	القارة الأفريقية
47	10	30	79	66	9	21	1.2	العالم

إن هذه الأوضاع الديموجرافية تجعل قارة أفريقيا تظهر أكثر تخلفاً إذا ما قورنت بالقارات الأخرى ، فمعدلاتها بصفة عامة هي أقرب المعدلات إلى الصورة التقليدية القديمة التي كانت عليها الأوضاع الديموجرافية منذ أكثر من خمسين سنة ، فأرقام الجدول تظهر بوضوح أن قارات العالم تنقسم إلى قسمين، ثلاث قارات منها تحمل معالم الكتل السكانية في البلاد المتطورة وهي قارات أوروبا وأمريكا الشمالية والأفريقية ، والثلاث الأخرى تحمل معالم

الكتل السكانية في البلاد الأقل تطوراً والأكثر فقراً وهي قارات آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا ، وهذه الأخيرة هي أقلها تطوراً وأكثرها فقراً .

على الرغم مما حققته بعض البلاد الأفريقية من إنجازات في ميادين التطور الاجتماعي والاقتصادي ، إلا أن بدايتها المتأخرة في مسيرة التقدم والتطور ، وعدم تمكنها من تحقيق استقرار سياسي واجتماعي ، جعلها تتأخر عن الركب ليس فقط على المستوى الذي وصلت إليه قارات العالم الصناعي الغني بل حتى عن المستوى الذي وصلت إليه قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشترك معها في تكوين العالم الثالث .

عند منتصف القرن العشرين كان متوسط نمو السكان في العام 2 % ، وكانت معدلات النمو السكاني في أوروبا وأمريكا الشمالية والأقيانوسية أقل من هذا المستوى ، وفي سنة 2000 م أي في نهاية ذلك القرن تمكنت قارتي آسيا وأمريكا الجنوبية من تحقيق انخفاض واضح في معدلات نموها السكاني حيث بلغ في آسيا 1.3 % وفي أمريكا اللاتينية 1.4 % بينما استمر في وضع مرتفع في أفريقيا حيث بلغ 2.3 % ، فإذا ما أخذنا في الاعتبار أن متوسط النمو السكاني في العالم بلغ في نفس السنة 1.2 % اتضح لنا كيف أن معدلات قارتي آسيا وأمريكا الجنوبية تقترب من المتوسط العالمي ، بل تكاد تتعادل معه ، بينما معدل نمو سكان أفريقيا ابتعد كثيراً مسجلاً أعلى مستوى نمو بين القارات كلها ، مما يؤكد أن على الدول الأفريقية خاصة دول الشرق والوسط والغرب أن تبذل مزيداً من الجهد في رفع مستوى سكانها والاهتمام برسم وتطبيق سياسات سكانية أكثر دقة وأكثر فاعلية في تغيير أوضاعها الديموجرافية ، وأكثر تجاوباً مع متطلبات تطورها الاقتصادي والاجتماعي . إن وضع وتطبيق سياسات سكانية مُحكمة أصبح الآن وأكثر من أي وقت

مضى ضرورة ملحة للدول الأفريقية ، فبدونها ستكون كل المخططات التنموية التي تنفذ في أفريقيا مهددة بالقصور عن تحقيق أهدافها .

الثقل السكاني لأفريقيا بين قارات العالم :

إذا قسمنا التوزيع الجغرافي للسكان في العالم إلى أقاليم ذات تركيز سكاني كبير وأخرى ذات تركيز سكاني معتدل ، وثالثة ذات تركيز سكاني خفيف ، فإن الأول وهو التركيز السكاني الثقيل يقتصر على شرق وجنوب شرق آسيا وغرب ووسط أوروبا ، وشمال شرق أمريكا الشمالية ، أي أن هذا النمط من التركيز السكاني الكثيف جداً لا يوجد في قارة أفريقيا ولم يعرفه أي إقليم من أقاليمها ، فأشد مناطق أفريقيا تركزاً سكانياً تنتمي إلى التركيز السكاني المتوسط أو المعتدل مثل منطقة وادي النيل وخليج غانا والأطراف الشمالية والجنوبية للقارة ، وفيما عدا هذه الأقاليم فإن كل مناطق القارة الأخرى تصنف ضمن المناطق قليلة السكان أو نادرة السكان ، وهذه الأخيرة تغطي مناطق شاسعة من أفريقيا مثل الصحراء الكبرى وصحراء كلهاري ومناطق الرهو الاستوائي في وسط القارة .

إن أقل مناطق أفريقيا سكاناً هو وسطها الذي تشغلها منطقتان فقيرتان سكانياً هما :

أولاً : الصحراء الكبرى الممتدة بين سواحل الأطلسي في موريتانيا وجنوب المغرب في الغرب ، ووادي النيل والبحر الأحمر في الشرق .

ثانياً : النطاق الاستوائي الذي تغطي أجزائه المنخفضة الغابات الاستوائية الكثيفة ، خاصة في حوض نهر الكونغو ، فإذا استثنينا شرق هذا النطاق في هضبة البحيرات وهضبة الحبشة حيث يعمل ارتفاع

السطح على تعديل المناخ الاستوائي الحار الرطب ، وكذلك الأطراف الغربية الواقعة على سواحل خليج غانا حيث تخفض التأثيرات البحرية من حدة المناخ الاستوائي ، فإن كل النطاق الاستوائي يعد إقليماً فقيراً في سكانه .

بسبب هذه الظروف الجغرافية تظهر مناطق التركيز السكاني في أفريقيا شمال وجنوب هذا النطاق (الصحراوي - الاستوائي) ، ففي شمال الصحراء الكبرى تقع منطقة من التركيز السكاني على ضفاف نهر النيل في مصر ، وكذلك في شمال غرب القارة على الهضاب الأطلسية وسواحلها من تونس حتى المغرب ، وإلى الجنوب من المنطقة الاستوائية وصحراء كلهاري تبدأ منطقة أخرى من التركيز السكاني ابتداءً من رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة حتى هضبة البحيرات في نطاق يشمل أغلب دول أفريقيا الشرقية.

إحصائيات هيئة الأمم المتحدة الصادرة عام 2000 م تثبت أن أعلى كثافة سكانية في أفريقيا هي كثافة القسم الشرقي منها، حيث بلغت 39 ن/كم²، يليها القسم الغربي من القارة بكثافة تبلغ 36 ن/كم² فقط ، أما أفريقيا الشمالية وأفريقيا الجنوبية فالكثافة السكانية فيها تعد وسطاً بين هذين المستويين ، فقد بلغت في شمال أفريقيا 20 ن / كم² ، وفي جنوبها 18 ن / كم²، أي أن كثافة السكان في شمال القارة وجنوبها لم ترتفع لتصل إلى المستوى الذي وصلت إليه في شرق وغرب القارة ، ولم تنخفض إلى المستوى الذي انخفضت إليه في وسطها .

هذه صورة التوزيع الجغرافي للكثافة السكانية ، أما إذا أخذنا مستويات الكثافة السكانية حسب الحدود السياسية لدول القارة ، فإن أعلى مستويات الكثافة نجدها في بعض الدول صغيرة الحجم وخاصة الجزرية منها ، فأعلى كثافة سكانية في أفريقيا سجلت في جزر موريشيوس 569 ن / كم² ، وفي روندا 289 ن / كم² ، وكذلك في بورندي وبعض الدول الصغيرة الأخرى التي تقترب كثافتها من هذا المستوى . وتأتي في المرتبة الثانية بعد هذه المجموعة بعض الدول كبيرة الحجم مثل نيجيريا التي بلغت كثافتها السكانية 123 ن / كم² ، كما بلغت في أوغندا 99 ن / كم² ، وفي غانا 81 ن / كم² ، و 68 ن / كم² في مصر ، و 67 ن / كم² في المغرب . ثم تأتي في المرتبة الثالثة بعض دول شرق القارة مثل أثيوبيا 57 ن / كم² ، وكينيا 53 ن / كم² ، وفي شمال القارة تونس التي بلغت الكثافة السكانية فيها 58 ن / كم² ، بقية دول القارة تقل كثافتها السكانية عن هذا المستوى ، غير أن الدول التي تقل كثافتها عن 10 ن / كم² تمثل أقلية بين دول القارة ، فعددها لا يزيد عن تسع دول أغلبها يقع في النطاق الصحراوي مثل موريتانيا وليبيا وناميبيا .

أما الكثافة العامة للقارة ككل فتصل إلى 26 ن / كم² ، وهي تفوق بقبيل كثافة السكان بقارة أمريكا اللاتينية التي تبلغ 25 ن / كم² ، وهي تفوق بشكل واضح وبفارق كبير كثافة السكان في أمريكا الشمالية التي تبلغ 15 ن / كم² ، وفي الأقيانوسية التي تنخفض الكثافة السكانية فيها إلى 4 ن / كم² فقط ، وعلى العكس من ذلك نجد أن كثافة السكان في أفريقيا لا تصل إلى مستوى الكثافة

السكانية لقارة أوروبا البالغة 32 ن / كم² ، ولا ترقى إلى مستوى كثافة سكان قارة آسيا التي ترتفع إلى 116 ن / كم²(1).

هكذا تحتل قارة أفريقيا من حيث توزيع وكثافة سكانها موقعا وسطا بين قارات العالم ، فهي اقل قارات العالم القديم من حيث التركيز السكاني ، ولكنها لا تصل في فقرها السكاني إلى الدرجة التي عليها قارات العالم الجديد خاصة أمريكا الشمالية الأقيانوسية.

من المعروف أن أفريقيا هي ثاني قارات العالم من حيث المساحة ، وثاني قارات العالم أيضا من حيث عدد السكان ، إذ تأتي في الترتيب الثاني بعد قارة آسيا ، غير أن الفارق كبير جداً بينهما ، ففي عام 2000 م كان سكان آسيا يمثلون أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية بينما لا يمثل سكان أفريقيا إلا أكثر قليلاً من عشرهم ، ولكن الاتجاه العام لنمو السكان حسب التقديرات التي سبق ذكرها يشير إلى تراجع بسيط في معدل نمو سكان آسيا ، بينما يواصل معدل نمو سكان أفريقيا تطوره وزيادته وسيستمر هذا الوضع حتى منتصف القرن الحالي ، وربما استمر بعد ذلك التاريخ .

تبدو هذه الصورة أكثر وضوحاً من أرقام الجدول رقم (3) حيث تشير التقديرات إلى أن نمو سكان آسيا يقترب في مراحل تطوره مستقبلاً من المعدل العام لنمو سكان العالم ، وذلك لأن سكان آسيا يشكلون أكبر كتلة سكانية في العالم على طول مراحل التاريخ ، فهي أبرز القارات تأثيراً في نمو السكان ، إذ يظهر الجدول أن سكان هذه القارة الكبيرة يفوق عددهم نصف عدد سكان

(1) استثنى من ذلك مساحة القارة الآسيوية مساحة منطقة سيبيريا التي تمثل امتداداً لدولة روسيا الأوروبية .

العالم منذ عام 1650 م ، وحتى الآن وفي المستقبل أيضاً ، غير أننا نلاحظ أن انخفاضاً طفيفاً بدأ يطرأ على نسبة سكان آسيا من مجموع سكان العالم ، ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين .

أما خلال الفترة الفاصلة ما بين منتصف القرن العشرين ونهايته فقد سجلت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً ، غير أنها عادت مرة أخرى تتجه نحو الانخفاض البطيء ، وتشير التقديرات إلى أن هذا الانخفاض التدريجي سيستمر مستقبلاً حتى منتصف القرن الواحد والعشرين .

جدول (3) تقديرات تطور النسبة المئوية لسكان القارات

من مجمل سكان العالم

القارة	1650	1750	1800	1850	1900	1950	2000	2025	2050
آسيا	60.6	65.8	66.4	63.9	58.3	55.0	60.6	60.2	58.2
أفريقيا	18.3	13.1	9.9	8.1	7.4	8.4	13.1	17.1	21.4
أوروبا	18.3	19.2	20.7	22.7	24.9	22.5	12.1	8.6	6.4
أمريكا الشمالية	0.2	0.1	0.7	2.3	5.1	6.9	5.2	4.9	4.7
أمريكا اللاتينية	2.2	1.5	2.1	2.8	3.9	6.8	8.6	8.7	8.8
الأوقيانوسية	0.4	0.3	0.2	0.2	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5

نلاحظ في نفس الجدول ارتفاعاً في نسبة سكان قارة أوروبا يسير بشكل مطرد ومنتظم من منتصف القرن السابع عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر ، غير أن هذه النسبة بدأت تتجه نحو الانخفاض بشكل تدريجي ومنتظم منذ

النصف الأول من القرن العشرين ، وازداد هذا التناقص وضوحاً في نهاية القرن العشرين وسيستمر بنفس الحدة حتى منتصف هذا القرن ، ويتوقع خبراء التقديرات السكانية بأن هذا التناقص في نسبة سكان أوروبا من مجموع سكان العالم سيستمر مستقبلاً إلى أبعد من ذلك التاريخ .

قارات العالم الجديد لها وضعها السكاني الخاص والمميز الذي يعكس تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فهي أولاً لا تشكل نسبة كبيرة من مجمل سكان العالم ، فمجموع سكان قارات العالم الجديد الثلاث (الأمريكتين والأقيانوسية) لم تبلغ نسبتها من مجموع سكان العالم ، إلا إلى أقل من 15 % فقط ، وقد كانت هذه النسبة في ذلك المستوى تقريباً لم تتعداه منذ عام 1650 م ، ولا يبدو أن هناك فرصة لارتفاعها عن هذا المستوى مستقبلاً كما هو واضح من أرقام الجدول السابق .

إن المنازعات والحروب الداخلية وعدم الاستقرار الذي يتميز به تاريخ الأمريكيتين منذ اكتشافهما حتى أواخر القرن التاسع عشر جعل نموها السكاني يتصف بالانخفاض ، فالتقديرات الواردة في الجدول رقم (3) تثبت أنه من سنة 1650 م حتى سنة 1859 م أي على امتداد قرنين من الزمان لم يشكل سكان العالم الجديد كلهم إلا نسبة منخفضة جداً من مجمل سكان العالم ، خاصة سكان قارتي أمريكا الشمالية والأقيانوسية اللتين وصفهما العديد من الباحثين بأنهما قارتين خاليتين من السكان تقريباً ، قد يختلف الأمر قليلاً مع نسبة سكان أمريكا اللاتينية ، لأن الحكم الأسباني والبرتغالي شجع الهجرة الوافدة إليها في وقت مبكر ، فقد كانت أكثر قارات العالم الجديد سكاناً حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما نشطت الهجرة الأوروبية إلى أمريكا الشمالية فبدأت منذ ذلك الوقت تتفوق على أمريكا اللاتينية في عدد السكان ، ولكن ذلك

التفوق لم يستمر طويلاً لأن الأوضاع الديموجرافية للقارتين قلبت هذا التوازن منذ بداية الوصول إلى مصاف الدول الصناعية الغنية ، بينما لم تتمكن دول أمريكا اللاتينية من الوصول إلى ذلك المستوى فأصبحت جزءاً من العالم الثالث الأقل تطوراً فكان من الطبيعي أن يختلف اتجاه نموها السكاني تبعاً لذلك ، فاتجه معدل نمو السكان في أمريكا الشمالية إلى الانخفاض ، بينما استمر معدل نمو سكان أمريكا اللاتينية مرتفعاً . وعلى الرغم من أن معدلات نمو سكان العالم ستستمر محتفظة بمستواها حتى منتصف هذا القرن ، بينما تواصل نسبة سكان أمريكا الشمالية تراجعها .

أما نسبة سكان الأقيانوسية من مجمل سكان العالم ، فهي نسبة ضئيلة جداً ، والتقديرات تشير إلى اتجاهها وتطورها سوف يستمر في وضع ثابت تقريباً عند هذا المستوى المنخفض ، فهي لم ترتفع قط عن 0.5 % من مجموع سكان العالم في أي وقت من الأوقات .

وسط هذه التوازنات المتباينة لحجم سكان القارات تظهر أفريقيا في وضع مميز ، فتطور أحداث تاريخها حددت وضعها الديموجرافي ، وبالتالي وزنها السكاني بين بقية القارات .

فنسبة سكان أفريقيا من مجمل سكان العالم اتسمت بالضعف والانخفاض في الماضي ، ولكنها أخذت تتطور إيجابياً بشكل واضح في الوقت الحالي وهي مستمرة في تطورها مستقبلاً ، فقد لاحظنا كيف أن قارة أفريقيا اتصفت من خلال فترة طويلة من تاريخها بأنها قارة قليلة السكان مقارنة بمساحتها الواسعة ، وكان ذلك الفقر السكاني ناتج عن سوء الأحوال المعيشية للأفارقة الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات ، وبصفة خاصة وفيات الأطفال ، وكان

ناتجاً أيضاً عن التأثير السلبي لتجارة الرقيق وتهجير أعداد كبيرة من سكانها إلى العالم الجديد ، زيادة على التأثير السلبي للنزاعات القبلية والحروب الأهلية واستحواذ المستعمرين على أغلب ثروات القارة ، وحرمان أهلها منها ، مما اضطرهم إلى خوض غمار كفاح مرير ضد الهيمنة الاستعمارية . إن تقديرات الجدول رقم (3) تظهر بوضوح انعكاس تلك الظروف الصعبة على الأوضاع السكانية في أفريقيا خلال تلك الحقبة من تاريخها . فنسبة سكانها التي بلغت عام 1650 م أكثر من 18 % من مجموع سكان العالم ، نجدها تأخذ في الانخفاض خلال فترة غير قصيرة من التاريخ حتى تصل إلى أقل مستوى لها وهو 7.4 % عام 1900 م . ويبدو أن تلك الأوضاع الصعبة بدأت تنفجر شيئاً فشيئاً مع مطلع القرن العشرين ، وبالذات خلال النصف الثاني منه عندما تخلصت القارة من السيطرة الاستعمارية ، وبدأت الدول الأفريقية المستقلة حديثاً تستثمر ثرواتها لصالحها وتستعين بها على تطبيق خططها التنموية في مختلف المجالات ، لقد انعكس تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حركة نمو سكان القارة ، فأخذت معدلات نمو السكان فيها ترتفع بشكل واضح وسريع حتى أصبحت أفريقيا الآن أسرع قارات العالم نمواً سكانياً ، ففي بداية القرن العشرين كان عدد سكان أفريقيا يعادل ثلث سكان أوروبا ، وفي نهاية ذلك القرن أصبح عدد سكان أفريقيا يفوق قليلاً عدد سكان أوروبا .

في منتصف القرن العشرين بدأنا نلاحظ أن نسبة سكان أفريقيا من مجمل سكان العالم عادت إلى الارتفاع من جديد وأخذت تتزايد تدريجياً حتى بلغت أكثر قليلاً من 13 % في نهاية ذلك القرن . وتشير تقديرات خبراء السكان في الأمم المتحدة إلى أن هذه النسبة ستواصل ارتفاعها بثبات لتصل إلى 17.1 %

عام 2025 م ، وستستمر في الارتفاع حتى تصل إلى 21.4 % في منتصف القرن الواحد والعشرين ، وهم يعتقدون بأنها ستواصل ارتفاعها بعد ذلك التاريخ ولكن سرعة تطورها ستكون أكثر اعتدالاً ، أي أنها سترتفع بسرعة أقل خلال النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين ، بمعنى أن الانخفاض سيكون في سرعة الزيادة ومقدارها ، أما النسبة فستظل مرتفعة .

الثقل السكاني لأفريقيا بين الكم والكيف :

اتضح مما سبق أن لأفريقيا ثقلها السكاني المهم بين قارات العالم ، لأنها تكون كتلة سكانية كبيرة الحجم على الكرة الأرضية ، فلا يفوق حجم سكان أفريقيا إلا حجم سكان آسيا أكبر قارات العالم مساحة وسكاناً .

والثقل السكاني في أفريقيا لا يستمد أهميته من كبر حجمه فقط ، بل من الحيوية وسرعة النمو ، فمعظم شعوب القارة الأفريقية يمثلون كتلاً سكانية شابة تمتاز بارتفاع نسبة صغار السن ، وهذه ميزة ديموجرافية غاية في الأهمية إذا ما أحسنت الشعوب الأفريقية استثمارها بطريقة سليمة . فنحن نشاهد اليوم الشعوب الأوروبية — على الرغم من تطورها وارتفاع مستويات معيشتها — تعاني من نقص قوة العمل فيها ، الشيء الذي يضطرها إلى جلب عمالة خارجية ، وما تسببه هذه العمالة الوافدة من مشكلات معقدة ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي أيضاً . في الوقت الذي تمتلك أغلب الدول الأفريقية عمالة فائضة تتزايد يوماً بعد يوم ، لأن أعداداً كبيرة من صغار السن تشكل في أفريقيا مورداً يغذي الفئة النشطة من السكان ، أي الفئة التي تقع على عاتقها مسؤولية إعالة الفئتين الآخرين من

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية
صغار السن وكبار السن ، وهي أيضاً الفئة التي تقود المجتمع وتحميه وتسير
عجلة الإنتاج والخدمات فيه .

بسبب كبر حجم السكان وارتفاع نسبة صغار السن بينهم ، تمتلك أفريقيا
رصيداً بشرياً مهماً يمكنها من إثبات وجودها ككتل سكاني له وزنه بين بقية
القارات ، بل ويجعلها قادرة على مد بعض القارات الأخرى بالسكان وخاصة
بالقوة العاملة منهم .

هذه الأهمية تبدو واضحة إذا ما تناولنا بالدراسة سكان أفريقيا من حيث
الكم ، فمن هذه الناحية تشكل أفريقيا نقلاً سكانياً عالمياً لا يستهان به ، خاصة
وأن الأرقام التي استعرضناها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النقل
السكاني سوف لن يفقد أهميته مستقبلاً لأن حركة النمو السكاني والتزايد الكمي
للسكان ستستمر في أفريقيا خلال الخمسين سنة القادمة وربما إلى أبعد من
ذلك .

إن المعيار الديموجرافي الكمي وحده لا يعطينا الصورة الكاملة لأهمية
النقل السكاني لأفريقيا ، لأننا نعيش اليوم عصرًا تغيرت فيه مفاهيم وموازين
القوة .

كانت الدول خلال العصور القديمة والوسطى من تاريخ البشرية ، تتباهى
بالكثرة باعتبارها قيمة ترمز للقوة والتفوق ، فالدول القوية في تلك العصور
هي الدول ذات الحجم السكاني الكبير ، لأن كثرة السكان تعني وفرة في
الأيدي العاملة المنتجة كما تمكن الدولة من تجنيد الجيوش الجرارة الضخمة
التي تمكنها من فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية وتجعلها قادرة على أن
تتبوأ مكانة مرموقة بين الدول الأخرى ، أما اليوم فإن ميزان القوة تغير ، فلم

تعد الغلبة للكم وحده ، لأن أهمية الدولة اليوم تستمد من نوعية سكانها وليس من عددهم ، فلم يعد النّقل السكاني يقاس بالكم فقط ، بل أصبح يقاس أولاً بالكيف ، فإن حجم السكان إذا زاد يشكل ضغطاً على الموارد والإمكانيات ، وقد يقف حجر عثرة أمام التقدم والتطور وتحسين مستوى المعيشة في البلاد .

إن التكتلات التي تفود العالم اليوم مثل حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي والسبعة الكبار ، وغيرها من التكتلات الأخرى التي تفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية والثقافية على بقية شعوب الأرض ، لم تتحقق لها هذه المكانة العالمية بسبب كثرة سكانها فقط ، بل بنجاحها في نشر التعليم وتطويره وبحكمها في التقنية الحديثة التي تمثل مصدر القوة الفعالة في أوقات السلم والحرب على حد سواء ، فهذا هو الذي جعل دولاً مثل الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا تفرض هيمنتها وتؤكد مكانتها في العالم رغم أن هناك دولاً أخرى تفوقها في حجم السكان .

إن كثرة السكان إذا لم يواكبها ارتفاع في مستوى التعليم والتأهيل وارتفاع في مستوى المعيشة تكون عنصر ضعف لا عنصر قوة . وهذا ما يجب على الدول الأفريقية أن تعيه وتأخذه مأخذ الجد إذا أرادت أن يكون لنقلها السكاني معنى وأهمية في العالم .

يقول الاقتصاديون أن الإنسان هو أثمن رأس مال يمكن استثماره ، ولكن الدراسات السكانية لا تنظر إلى الإنسان على أنه سلعة تستثمر ، بل ترى أنه الأصل من كل استثمار وإنتاج ، فأي مورد طبيعي لا يكتسب أهميته ، ولا يحصل نفعه إلا إذا تناوله عقل الإنسان ومسته يد الإنسان ، ولكن يجب أن نعلم أن الإنسان القادر على استثمار وإبراز قيمة كل الموارد الأخرى هو

الإنسان المؤهل الذي يمتلك القدرة والخبرة ، ومن المؤسف أن نرى الإنسان الإفريقي مازال بعيداً عن كل هذه الإمكانيات ، فمازالت أعلى نسب الأمية تسجل في أفريقيا ، وأقل مستويات دخل الفرد توجد في أفريقيا ، زيادة على ما سبق أن لاحظناه من ارتفاع معدلات الوفيات وتدني أمد الحياة ، حيث سُجلت أرقامها القياسية في أفريقيا ، الشيء الذي يجعل المشكلة السكانية أصعب المشاكل التي تجابه تطور أفريقيا ورفقها .

إن عجز أفريقيا عن استثمار مواردها وعن رفع مستوى معيشة سكانها ينبثق أساساً من عجز المجتمعات الأفريقية عن حل مشكلاتها السكانية ، وعن عدم قدرتها على الرفع من مستويات مواطنيها علمياً ومهنياً ، فقد ورثت المجتمعات الأفريقية عن الاستعمار تركة ثقيلة ومشكلات معقدة جعلتها تعيش في دوامة لم تتمكن حتى الآن من الخروج منها ، زيادة على ما تواجهه شعوب القارة من عدم الاستقرار السياسي ، وعدم القدرة على التخطيط السليم ، وانخفاض مستوى دخل الفرد ، إلى غير ذلك من مشكلات التخلف ، فأغلب الدول الأفريقية لم تتمكن حتى الآن من توفير التعليم لكل الأطفال الذين يبلغون سن الدراسة ، وحتى في الحالات التي تتمكن فيها الدول الأفريقية من توفير المدارس والمعاهد تكون غالباً على شكل مؤسسات تعليمية غير قادرة على أداء رسالتها كما يجب ، فهي إما مؤسسات تدرس المناهج التقليدية ذات الأبعاد والمفاهيم النظرية القديمة، أو على العكس من ذلك مؤسسات تعليمية حديثة ولكنها تطبق مناهج مشوهة ذات أبعاد تطبيقية وتجريبية عملية غير محكمة ، دون إيلاء أية أهمية لدور العقل والفكر والمعارف النظرية .

إن نتيجة هذا العجز والقصور في مناهج التعليم وطرق أدائه ، تظهر في تكوين شخصية الإنسان الإفريقي فتجعله غير قادر على إثبات وجوده في أي

ميدان من ميادين المعرفة النظرية أو المعرفة العملية التطبيقية لأن المناهج التعليمية التي كونته تفتقر إلى التوازن المطلوب بين هذين الجانبين ، ولذلك لا نرى العقول الأفريقية تثبت وجودها وتكون فعالة إلا خارج أفريقيا ، فهي لا تظهر نبوغها غالباً إلا في المهجر ، وهذا ما جعل إفريقيا أيضاً تشكل مصدراً للقوة العاملة غير المدربة ، فأغلب الأيدي العاملة العادية غير المؤهلة ذات المردود الفني والاقتصادي المتدني .

وبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P للعام 2003 م تتضح حقيقة هذا المركز المتدني الذي تحتله قارة أفريقيا من قارات العالم .

اعتمد هذا التقرير على مجموعة من المقاييس والمعايير الإحصائية لتحديد قيمة التنمية البشرية والمستوى الذي وصلت إليه في كل دولة ، حيث استند دليل التنمية البشرية إلى إحصائيات لبعض المعطيات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية تتكون أساساً من ثلاث مؤشرات رئيسية هي :

1 — طول العمر أو أمد الحياة ، ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة .

2 — مستوى التحصيل التعليمي والثقافي ، ويقاس بنسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة ونسبة الأمية بين البالغين .

3 — مستوى المعيشة ، ويقاس بمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) .

ولضبط قيمة دليل التنمية البشرية حدد لكل متغير من المتغيرات الثلاثة قيمتان دنيا وقصوى كدليل ثابت ، بهذه الطريقة الإحصائية يصاغ دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ، ودليل التحصيل العلمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي ، وذلك بقسمة حاصل جمع هذه الأدلة على ثلاثة .

وبناءً على ناتج حساب هذه المتوسطات تستخلص تقارير التنمية البشرية ما يسمى بدليل التنمية البشرية لكل دولة، وبمقتضاه صنف التقرير دول العالم إلى ثلاث مجموعات .

— المجموعة الأولى : دول ذات تنمية بشرية مرتفعة ، تفوق قيمة دليل التنمية البشرية فيها (0.800) ، وقد بلغ عددها 55 دولة ، ليس من بينها أي دولة أفريقية ، أي أنه لا يوجد في أفريقيا دولة تمكنت من الارتفاع إلى هذا المستوى من تنميتها البشرية .

— المجموعة الثانية: دول ذات تنمية بشرية متوسطة ، تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيها بين (0.800) و (0.500) وعددها 86 دولة، منها 18 دولة أفريقية ، أي أن أكثر الدول الأفريقية ارتفاعاً في قيمة دليل التنمية البشرية لا تصل إلا إلى المستوى العالمي المتوسط .

— المجموعة الثالثة : دول ذات تنمية بشرية منخفضة ، تقل قيمة دليل التنمية البشرية فيها عن (0.500) ، وعددها 34 دولة ، منها 30 دولة أفريقية ، أي أن الغالبية العظمى من دول العالم ذات التنمية البشرية المنخفضة توجد في أفريقيا .

هذا الوضع يجعل الثقل السكاني لأفريقيا ذو تأثير محدود سواء داخل القارة أو خارجها ، فعلى الرغم من أهمية الكتلة السكانية الأفريقية بين الكتل السكانية للقارات الأخرى ، إلا أن تلك الأهمية لا ترتفع إلى مستوى حجمها وترقى إلى مستوى متقدم ومرموق بين القارات .

تظل بارقة الأمل أمام الشعوب الأفريقية تتمثل في ارتفاع نسبة صغار السن فيها ، لأنهم أساس قوتها مستقبلاً ، ولكن هذه القوة لا تظهر ولا تتحقق إلا إذا أعدت الإعداد المناسب الصحيح ، فصغار السن في أفريقيا يشكلون المادة الخام لتلك القوة ، وهذه المادة الخام لا يمكن أن تؤدي غرضها وتكون ذات نفع وفائدة إلا إذا صنعت وصقلت بإحكام وإتقان .

اعتمد هذا البحث على إحصائيات هيئة الأمم المتحدة :

United Nations , Department of Economic and Social Affaris, Population Division :

- I. Demographic Year – Book, several Years.
- II. World Population 1998, New York, 1998 .
- III. World Population Prospects , the 1998 revision , Vol.iii. Analytical Report, New York ,2000.
- IV. Long – Range World population projections for the United Nations Development Programme (U.N.D.P.) New York – Oxford.